مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على ضوء المعايير الدولية للتدقيق

د/ بوسكار ربيعة
جامعة بسكرة

الملخص :

يهدف المقال الى إبراز كيف يساهم التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال المعايير الدولية للتدقيق نظرا للدور الفعال والمتنامي لهذا النوع من التدقيق في عصرنا الحالي كما نبين الاجراءات التي يجب على ادارة التدقيق إتباعها عند فحص عمل ادارة المخاطر والعلاقة التي تربط بينهما.

وقد تبين أن التدقيق يساهم في ادارة المخاطر من خلال جملة من الادوار أهمها فحص ومراجعة عمل ادارة المخاطر دون القيام بعملها المتمثل في تحديد المخاطر وقياسها وتقييمها كما يمكن له أن يساهم في إنشاء وتطوير ادارة المخاطر أو أي أدوار أخرى على أن لا يتولى مهام ادارة المخاطر.

***الكلمات المفتاحية*: التدقيق، التدقيق الداخلي، ادارة المخاطر، المعايير الدولية للتدقيق.**

Résumé :

L'article vise à mettre en évidence la façon dont l'audit interne contribue à la gestion des risques au sein de l'institution économique à travers les normes internationales d'audit, en raison du rôle actif et croissant de ce type d'audit dans notre temps.

Comme nous nous montrons les procédures que doivent l'administration d'audit poursuivre lors de l'examen des taches de l'administration chargé de la gestion des risques et la relation qui peut exister entre eux.

Il a été constaté que l'audit contribue à la gestion des risques grâce à un certain nombre de rôles essentiellement l'examen et l'audit du travail de l'administration chargé de la gestion des risques sans se substituer au travail de cette dernière qui a comme missions l'identification, la mesure et l'évaluation des risques ,comme l'audit peuvent également entre autre participer à la mise en place et au développement de l'administration charger de la gestion des risques sans assumer les fonctions de gestion des risques.

Mots Clés : l'audit interne, gestion des risques, Normes internationales d'audit.

اولا : المفاهيم الاساسية لمدخل التدقيق الداخلي على اساس الخطر

أ/الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر

1_مفهوم الخطر: تناول العديد من الكتاب والباحثين تعريفات عديدة للخطر نذكر منها على سبيل المثال:

" الخطر هو ضرر متوقع مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين الاحتمالات المتعلقة بالأشخاص مثل: الوفاة، المرض، العجز، والاحتمالات المتعلقة بالممتلكات مثل: حريق، تصادم، سرقة، إنهيار، تزوير، غرق السفن الى غير ذلك من الاخطار " [1] وهو " احتمال وقوع حدث ينتج عنه خسارة مالية " [2]

ويعرف الخطر على أنه " الظواهر والأحداث التي تهدد إنجاز الاهداف وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة الى تحقيق رسالتها." [3] كما يعرف الخطر كذلك على أنه " مفهوم يستخدم للتعبير عن عدم التأكد بشأن الاحداث أو نتائجها التي قد يكون لها تأثير جوهري على أهداف المنظمة. "[4]

تعريف معهد المراجعين الداخليين الامريكي: " الخطر هو عدم التأكد من حدوث حدث معين والذي يكون له تأثيرات على تحقيق الاهداف، ويجب أن نأخذ في إعتبارنا أن تحقيق الاهداف له حدان : يتمثل الحد الادنى في التهديدات أو التأثيرات السلبية التي قد تعوق تحقيق هذه الاهداف أما الحد الأعلى فيتمثل في الفرص. " [5]

2_أنواع الخطر: تتعرض المنشأة الى عدة مخاطر تهددها وتعرقلها على تحقيق أهدافها المسطرة ويمكن تقسيم الخطر الى عدة أنواع كمايلي:

***المخاطر الاستراتيجية:** هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على ايرادات المؤسسة وعلى رأس مالها نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات الحاصلة في بيئة المؤسسة.[6]

المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والانظمة أو حدوث ظروف خارجية وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الإختلاس، كوارث طبيعية جميعها تؤدي الى خسائر غير متوقعة.[7]

المخاطر المالية: وتتمثل في أي خسارة بسبب الظروف الاقتصادية مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الاجنبية والمشتقات المالية ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.[8]

مخاطر المعلومات: تحدث هذه المخاطر عندما لا تدعم تكنولوجيا المعلومات احتياجات قطاع الاعمال، والمخاطر ناشئة عن عدم توفر معلومات دقيقة وصحيحة تساعد على اتخاذ قرارات

صحيحة تتعلق بالنشاط أو العمل سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بالبيئة الخارجية أو بعمليات الوحدة الاقتصادية.[9]

مخاطر السمعة: وتحدث نتيجة فقدان الشهرة والعلامة التجارية بسبب وجود انطباع سلبي عن الوحدة الاقتصادية تؤدي الى حدوث خسائر في مصادر التمويل أو تحويل العملاء الى شركات منافسة وقد تكون ناجمة عن سلوكيات غير أخلاقية وغير قانونية وممارسات غير مقبولة من قبل العاملين أو الادارة.[10]

المخاطر القانونية: تنشأ المخاطر القانونية بسبب الاخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة أو عند تحديد الحقوق والالتزامات.[11]

المخاطر الخارجية: وهي عبارة عن مخاطر ناشئة عن عوامل خارجية تتمثل في :[12] تغييرات تكنولوجية، المنافسة، تغييرات سياسية وثقافية، تغييرات في الانظمة والقوانين، توفر راس المال والعمالة والمواد الخام، المخاطر الاقتصادية.

المخاطر الاخرى: وتتعلق بالظروف الطبيعية وبيئة الاعمال والتطورات التكنولوجية السريعة والاحداث الطارئة مثل مسؤولية الاضرار، أضرار بالممتلكات، الكوارث الطبيعية .[13]

3_مفهوم إدارة الخطر: نظرا لكثرة المخاطر التي تواجه المنظمات في بيئة الاعمال فقد استحوذ موضوع إدارة الخطر على إهتمام كثير من الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية والذين تناولوا تعريفات عديدة لعملية إدارة الخطر نذكر منها:

إدارة الخطر هي " عملية ديناميكية لإتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحديد المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة والتعامل معها ".[14] وهي " منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع الى الحد الادنى" [15]

إدارة الخطر هي " مجال التوصل لمنع الخطر، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلا، كما تمتد إدارة المخاطر الى تدبير الاموال اللازمة لتعويض المشروع عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل والانتاج، وأصبح القائمون على إدارة أي مشروع يهتمون الى حد بعيد بدراسة تكاليف ادارة المخاطر عن طريق وضع أنسب سياسة لمواجهة الخسائر المتوقعة بأقل تكاليف ممكنة.[16]

كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA ادارة المخاطر على أنها " هيكل متناسق أو عمليات مستمرة عبر الوحدة الاقتصادية ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الاهداف " [17]

4_دور إدارة الخطر: تعبر إدارة المخاطر عن مفهوم شامل للمخاطر ومركزية المعلومات على

مستوى الوحدة الاقتصادية، وفقا لحالات التعرض للمخاطر لضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية المتمثلة في تعظيم وخلق قيمة لها،[18] ويعتبر الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها،[19] حيث أنها تخدم عدة وظائف هامة منها: تنفيذ استراتيجية الوحدة الاقتصادية، تحقيق الميزة التنافسية، قياس مدى كفاية راس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات، دعم عملية اتخاذ القرار، رفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها.

5_الاجراءات المتبعة للحد من المخاطر: تمر إدارة الخطر بعدة خطوات متتالية نذكرها كما يلي:

***تحديد المخاطر:** تهدف هذه الخطوة الى اكتشاف والتعرف على كل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تهدد أهدافها، ويتطلب أدوات لتحديد المخاطر مثل: الاستبيان، المقابلات الشخصية، قوائم الفحص، ورش عمل تقييم المخاطر، وتحديد المخاطر يمكن أن يكون اعتمادا على الأهداف، فأي حدث يعرقل تحقيق الاهداف يعتبر مخاطرة .[20]

***تقييم المخاطر:** بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة التانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة الى ادارة المخاطر. [21]

***تحديد أولويات المخاطر والتخطيط للاستجابة:** وتعني أن كافة المخاطر تم الاستجابة لها من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها، وأن النظام الدقيق يسمح للادارة بالحد من المخاطر، ولغرض تسهيل التعامل مع المخاطر يتم توزيعها الى المخاطر التي يجب تجنبها، المخاطر التي يمكن تحميلها لأطراف أخرى. المخاطر التي يجب التخفيف منها
والمخاطر المقبولة ومعايير قبولها.[22]

***مراقبة المخاطر:** تعمل هذه الخطوة على توفير نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر ومراقبة التغييرات المهمة التي تطرأ عليها، وبالتالي على إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة لهذه المخاطر وإجراءات التحكم فيها وعمل إجراءات مراجعة دورية للسياسات وفحص مدى توافقها مع القوانين والمعايير المتبعة.[23]

6_فوائد إدارة المخاطر لمنشئات الاعمال: توفر إدارة المخاطر نهجا واضحا ومنظما لتحديد وقياس وتحديد أدوات المخاطر من أجل إتخاذ الاجراءات المناسبة للحد من الخسائر فممارسة إدارة المخاطر لا يمنع المخاطر، ولكن يقلل منها ومع ذلك فإن التنفيذ والالتزام بها يشير الى أن الوحدة الاقتصادية ملتزمة بتحسين كفاءة العمليات، ولإدارة المخاطر فوائد عدة منها:[24]

حفظ الموارد: الوقت، الاصول، والدخل والممتلكات والموظفين، حماية سمعة المنظمة والصورة العامة، منع أو الحد من الالتزامات القانونية، زيادة استقرار العمليات وتعزيز التحسين المستمر،

حماية المجتمع والبيئة من الاضرار، تجنب غرامات عدم الامتثال للأنظمة والتشريعات على الشركات، تعزيز القدرة على الاستعداد للظروف غير المتوقعة، تعزيز الميزة التنافسية من خلال تحسين دعم القرار ومعلومات السوق إستنادا الى المعلومات أكثر دقة وفقا لإدارة المخاطر، تحسين القيمة والثقة للمساهمين، المساعدة في وضع تعريف مناسب وواضح لأساليب إدارة المخاطر، العمل على الحد من التهديلات وتعظيم الفرص، مما يزيد من إحتمال تحقيق الاهداف الاستراتيجية والتكتيكية للوحدة الاقتصادية، توفير معلومات مفيدة لصناع القرار من أجل إصدار أفضل القرارات الممكنة على جميع المستويات، تحديد المخاطر على المستوى الاستراتيجي لتعزيز القيمة الاقتصادية للوحدة.

ب/الاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي: ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود وبالتالي يعد حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الامر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الاخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الاساليب الرقابية وامداد الادارة بالمعلومات وبهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الادارية المختلفة والادارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج

التدقيق الداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاط الاخرى.[25]

1_مفهوم التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي بموجب التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين ينظر له على أنه: نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها من خلال مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التدخل.[26]

بينما يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين الى أن التدقيق الداخلي: وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الانشطة. ويتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيق وهو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة.[27]

ومن خلال لمس التطور الحاصل في الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي نجد أن وظيفة التدقيق الداخلي وفقا للمفهوم القديم كانت تشمل الفحص والتقويم، أما بموجب المفهوم الحديث فإن التدقيق الداخلي يشمل على وظيفتين وهما:[28]

أ: خدمة التأكيد الموضوعي: هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية

إدارة المخاطر والانظمة الرقابية، مثال ذلك العمليات المالية، الاداء، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، وأمن نظام المعلومات.

ب: الخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة الوحدة وتحسين عملياتها ومثال ذلك: المشورة، النصح، تصميم العمليات، التدريب.

2_مهام ونطاق المراجعة الداخلية : يختلف المراجع الداخلي عن المراجع الخارجي في أن مركزه في المنظمة يسمح له بتوسيع نطاق فحصه واختباراته نظرا لما يتوافر لديه من وقت وإمكانات تساعده على مراجعة كافة عمليات المنشأة [29] ويتسع نطاق عمله ليشمل: تقويم أنشطة المنشأة وأنظمة الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر بشكل موضوعي ومستقل، مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية، الى جانب التأكد من الالتزام بالسياسات والاجراءات والخطط والنظم واللوائح، ومراجعة وسائل الحفاظ على الاصول والتحقق من وجود تلك الاصول، وكذا تقويم كفاءة إستخدام الموارد المتاحة، ومراجعة البرامج والعمليات للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الاهداف الموضوعة، وأن البرامج والعمليات تنفذ كما هو مخطط له.

وانطلاقا من كون التدقيق الداخلي أحد عوامل الإسناد لحوكمة الشركات وإنعكاسا لتطور معايير التدقيق الداخلي على دور المدقق الداخلي، فقد تغير الدور التقليدي للمدقق الداخلي وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل الى القيام بدور استشاري كبير لتطوير وتعديل مؤشرات تشغيل الاداء الرئيسة، وأصبح المدقق الداخلي مطالبا بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط وأسس بناء البرامج وتؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الاداء.[30]

3_ أهداف التدقيق الداخلي: تتمثل أهداف المراجعة في :[31]

_التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المؤسسة والتحقق من تطبيقاتها، والتأكد من إلتزام الادارات والدوائر في المؤسسة، خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الاهداف والسياسات والاجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة،

_التأكد من صحة البيانات المالية وغير المالية ذات العلاقة، ومدى الاعتماد عليها، من خلال مراجعة وفحص العمليات ودراسة الضبط الداخلي، وتقييم إدارة المخاطر، وتدقيق البيانات المالية،

_تدقيق إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر بالاضافة الى مراجعة فعالية الاساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر، والتأكد من الالتزام بالقوانين والانظمة المعمول بها، وكذلك تدقيق إجراءات تقييم كفاية رأس المال الموظف في المؤسسة .

_إعداد تقارير مفصلة دورية، على الاقل فصلية أو سنوية بأعمال وبنتيجة التدقيق ورفعها الى سلطة

تنفيذية مثلا في الشركات المساهمة، لجنة التدقيق أو مجلس الادارة ، ونسخة منها الى الادارة العليا ممثلة بالمدير العام في المؤسسة، وإقتراح الاجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة في المؤسسة، تأكيدا للمحافظة على الممتلكات والموجودات.

4_أنواع التدقيق الداخلي: يمكن تقسيم نشاط المراجعة الداخلية بحسب طبيعة العمليات الى أربعة أقسام وهي:[32]

***المراجة المالية:** وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في الفحص والمراجعة للجوانب المالية ونظم الضبط والرقابة في المنشأة وتتركز إهتمامات المراجع الداخلي في التأكد من توفير الحماية الكافية للأصول والسجلات والعمل على اكتشاف ومنع الاخطاء والمخالفات.

***مراجعة الالتزام:** وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي لمراجعة الالتزام بالمتطلبات النظامية والقانونية وأيضا ضمان الالتزام بالسياسات والاجراءات التي ترسمها الادارة ومجلس المديرين.

***المراجعة التشغيلية:** وهي إمتداد للمراجعة الداخلية لتشمل مراجعة الانشطة والسياسات والاجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها وإنتظامها وذلك بهدف مراجعتها وإعداد التقرير وتقديم التوصيات اللازمة للإدارة، وبالتالي فإن المراجعة الداخلية يمكنها أن تتوسع لتشمل الجوانب الادارية عند القيام بالمراجعة المالية والمحاسبية للعمليات والانشطة.

***مراجعة نظم المعلومات:** وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في المنشآت التي تتبع نظم الحاسوب للتأكد من إكتمال هذه النظم ومأمونيتها وايضا الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب بالاضافة الى الفعالية الفنية للنظم الاكترونية.

5_مراحل التدقيق المبني على إدارة المخاطر

يقوم التدقيق الداخلي على أساس ادارة المخاطر في الوحدة الاقتصادية بشكل متزامن مع مكونات ادارة المخاطر والذي يشمل مفهوم البيئة الرقابية المستهدفة ومخاطر الاهداف المهمة وتقييم الخطر وسلوك الخطر، في حين أن أنشطة المراقبة وهي المكون السادس من مكونات إدارة المخاطر فهي تحدث بالتوازي مع تنفيذ أنشطة التدقيق، أما المعلومات والاتصالات وعملية المراقبة فهي تحدث بالتوازي مع عملية إعداد التقارير، فمراحل ادارة المخاطر تستند الى تقييم نوعية المخاطر والتخطيط للتدقيق له في إطار استراتيجية شاملة تعمل على خلق قيمة لأعمال التدقيق .[33]

6_خطوات تدقيق ادارة المخاطر: تشمل عملية تقييم ومراجعة برنامج ادارة المخاطر الخطوات الاتية:[34]

-تقييم أهداف ادارة المخاطر وسياستها، الى جانب التعرف على وتقييم التعرض للخسارة.

-تقييم قرارات التعامل مع المخاطر، وتقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر، وأخيرا التوصية بإدخال

تغيرات لتحسين أداء ادارة المخاطر.

ثالثا : أدوار التدقيق الداخلي في الادارة الشاملة للمخاطر

يوضح بيان معهد المراجعين الداخلين الصادر في 24 سبتمبر عام 2004 أن الدور الرئيس للمراجعة الداخلية في الادارة الشاملة للمخاطر يتمثل في تقديم تأكيد موضوعي الى مجلس الادارة عن مدى فعالية أنشطة الادارة الشاملة للمخاطر للتأكد من أن مخاطر الاعمال الرئيسية تم إدراكها بشكل مناسب وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بفعالية ويمكن تقسيم دور المراجعة الداخلية في الادارة الشاملة للمخاطر الى ثلاث مستويات وهي: [35]

***الادوار الرئيسية للمراجعة الداخلية في الادارة الشاملة للمخاطر:** وتتمثل الادوار الرئيسية التي يمكن للمراجعة الداخلية القيام بها في ظل الادارة الشاملة للمخاطر في:

– تقديم تأكيد عن عملية ادارة المخاطر، وتقديم تأكيد بأن المخاطر تم تقييمها بشكل سليم.

– تقييم عملية ادارة المخاطر، وتقييم التقرير عن المخاطر الرئيسية.

– مراجعة وفحص ادارة المخاطر الرئيسية.

***أدوار أخرى للمراجعة الداخلية:** تتمثل الادوار الاخرى التي يمكن للمراجعة الداخلية القيام بها في تقديم خدماتها الاستشارية ولكن مع وجود بعض الضمانات التي تكفل لها الحفاظ على استقلالها وموضوعيتها وهذه الادوار هي:

–المساعدة في تحديد وتقييم المخاطر، وتدريب الادارة على الاستجابة للمخاطر.

–المساعدة على إنشاء الادارة الشاملة للمخاطر، وكذا تنسيق أنشطة الادارة الشاملة للمخاطر.

–دعم التقرير عن المخاطر، الى جانب الحفاظ على إطار الادارة الشاملة للمخاطر وتطويرها.

–تطوير استراتيجية الادارة الشاملة للمخاطر.

وتتمثل الضمانات التي يجب توافرها للحفاظ على خاصيتي الاستقلالية والموضوعية فيما يلي:

–يجب أن يكون واضحا أن ادارة المخاطر هي مسؤولية الادارة.

–يجب تحديد وتوثيق طبيعة مسؤوليات المراجعة الداخلية واعتمادها من قبل لجنة المراجعة.

–يجب ألا تقوم المراجعة الداخلية بإدارة أية مخاطر نيابة عن الادارة.

يجب على المراجعة الداخلية تقديم النصح والدعم للإدارة عند اتخاذ قراراتها والامتناع عن اتخاذ أية قرارات لإدارة المخاطر بأنفسهم.

–لا يمكن للمراجعة الداخلية تقديم تأكيد موضوعي عن أي جزء في إطار الادارة الشاملة للمخاطر تكون هي المسئولة عنه ولذلك يجب أن يقدم التأكيد بواسطة أطراف أخرى مناسبة.

–أي عمل بجانب أنشطة التأكيد يجب أن يعترف به على أنه خدمات استشارية ويجب تطبيق المعايير المرتبطة بهذه الخدمات.

***ادوار لا يجب على المراجعة الداخلية القيام بها:** تتمثل الادوار التي يحذر على المراجعة الداخلية القيام بها في:

-تحديد المستوى المقبول من الخطر. والتدخل في عملية ادارة المخاطر.

-تأكيدات الادارة عن المخاطر.

-اتخاذ القرارات بشأن الاستجابة للمخاطر، وتنفيذ الاستجابات للمخاطر بدل من الادارة.

-المحاسبة عن ادارة المخاطر.

الخاتمة :

على ضوء المعايير الدولية للتدقيق التي تحدد مهام المدقق الداخلي ونطاق عملة وبناءا على التطور الحاصل في معايير التدقيق والذي إنعكس على وظيفة التدقيق في المؤسسة فإن دور التدقيق الداخلي المبني على المخاطر ينصب على مراجعة وفحص عمل ادارة المخاطر للتأكد من أن المخاطر تم تحديدها وقياسها وتقييمها بشكل سليم كما يمكن المساهمة في إنشاء أو تطوير الادارة الشاملة للمخاطر أو تقديم الاستشارات والقيام بأي دور في هذا الإطار دون القيام بعمل أو مهام إدارة المخاطر حيث يبدأ عمل المدقق وادارة المخاطر من حيث ينتهي عمل ادارة المخاطر بالمؤسسة.

الهوامش:

1- محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، تطبيقات على التأمينات العامة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص:11.

2- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، ادارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص:27.

3- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس – سطيف- كلية العلوم الاقتاصدية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص: 01.

4- عبده أحمد عبده عتش، إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر في بيئة الاعمال المصرية، مذكرة ماجستير، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية، 2011، ص: 33.

5- Pickett Spencer, the internal Auditing Handbook , second edition, wiley, UK, 2003,P 129.

6- ابراهيم الكراسة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر، ط2، صندوق النقد العربي، ابوظبي، مارس 2010، ص:40.

7- أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 03، ديسمبر 2015، ص: 119.

8- Fredrick , Odoyo s & Gideon , Omwono, A & Narkiso ,Okinyi O , An Analysis of the Role of Intemal Audit in Implementing Risk Management – A study of state corporations in kenya International Journal of Business and social science, vol 5, No 6 May, 2014,p172.

9- هيا مروان ابراهيم لظن، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم ادارة المخاطر وفق اطار COSO، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية ، غزة، 2016، ص: 46.

10- ابراهيم ايهاب نظمي، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال- الحداثة والتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص: 38.

11- أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2009، ص260.

12- ابراهيم ايهاب نظمي، مرجع سبق ذكره ، ص: 28.
13- هيا مروان ابراهيم لظن، مرجع سبق ذكره ، ص: 47.
14- Pickett Spencer, The Essential Handbook of the Internal Auditing wiley & Sons Ltd England 2005, p 56.
15- حماد طارق عبد العال ، ادارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، مصارف) ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2007، ص:51.
16- عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة الخطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة ، 2008، ص:6.
17- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 96-97
18- Fadun, Olajide Solomon, Promoting , Enterprise Risk Management Adoption in Business Enterprises : Implications and Challenges,International Journal of Business and Management Invention , January 2013,p69.
19- مرابطي نوال، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر ، 2013، ص: 16.
20- الشاعري فوزي أحمد حسين، تحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها مشروعات البناء والتشييد، جامعة عمر المختار، كلية الهندسة، ليبيا، بدون تاريخ، ص: 02.
21- ابراهيم الكراسة، مرجع سابق، ص:46.
22- هيا مروان ابراهيم لظن، مرجع سبق ذكره ، ص: 44.
23- ابراهيم الكراسة، مرجع سابق، ص:43.
24- Fadun, op ,cit.p229.
25- صبحي سلام لطفي، الفساد الاداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها، دار المجد للنشر والتوزيع، الاردن،2015، ص:59.
26- صبح داوود يوسف، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 2007، ص: 32.
27- صبحي سلام لطفي، مرجع سابق، ص:59.
28- مسعودي دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6 و7 ماي 2012، ص:08.
29- عبده أحمد عبده عتش، مرجع سابق، ص: 44.
30- ايهاب ديب مصطفى رضوان، اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة،2012، ص:12.
31- داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، ط2، بيروت، 2010، ص، ص: 49، 50.
32- عبده أحمد عبده عتش، مرجع سابق، ص: 64.
33- Ayvaz , Ednan a Pehlivanli Davut, Enterpeise Risk Management Based internal auditing and Turkey practice, serbin journal of management 5 (1) , 2010, p02.
34- حماد طارق عبد العال، مرجع سابق، ص:123.
35 -www.The theiia. Org /the role of internal auditing in enterprise - wide risk management, 2004,